الهجرة الدولية : المفهوم ومنظورات التفسير

أ.سليم دحه

كلية الحقوق و العلوم السياسية ـــ جامعة الوادي

الملخص:

الفكرة الرئيسية التي يعالجها هذا المقال أنه ليس هناك نظرية واحدة أو مستوى واحد للتحليل يمكن أن يفسر الأسباب الحقيقية للهجرة الدولية، فالنظريات الإقتصادية مثلا(نظرية ازدواجية سوق العمل، ونظرية السببية التراكمية، ونظرية نظام الهجرة...) تفسر الهجرة الدولية بناءا على الإختلاف في الأجور والحاجة الدائمة للمهاجرين في دول الإستقبال، أما المنظور عبر الوطني للهجرة فيفسرها على أنها عملية إنتقال الأشخاص بين الدول بشكل متواصل ودائم يتطلب تعاونا حقيقيا بين دول الإرسال ودول الإستقبال من تنقل المهاجرين عبر الدول لتحقيق المنافع الثنائية (التحويلات، فرض العمل، و وقف الهجرة غير الشرعية)

Abstract

The main idea that the study tries to discuss is; there isn't one theory or one analysis level that explain the real causes of the international migration; The economic teories for example, (the dual labour market, the cumulative causations, migration systhem…..) concentrate on the deferences between the incomes in the destination countries and the send contries, and the permenant demand of the labour in receieved countries. But the tansnational perspective of migration study It as a continuous

mobility operation of the persons among the countries that needs seriouse cooperation by effective policies to achieve binary benefits(remittances, labour opportunities, stop the irregular migration….).

مقدمة

هناك سؤالان مهمان يحكمان عملية التنظير في الهجرة هما: لماذا يهاجر الأشخاص من مكان إلى أخر أو من دولة إلى أخرى ؟ وكيف يتحرك الأشخاص بين الدول ؟ ولعل الخوض في الرصيد النظري المفسر لانتقال الأفراد عبر الدول يرشد إلى حد معقول صانع القرار نحو تبني السياسات المناسبة للاستفادة المثلى من تدفقات المهاجرين في تنمية دول الإرسال ودول الاستقبال على السواء.

لقد أصبحت الهجرة ظاهرة عبر قارية مختلفة الأبعاد والتأثيرات، وتثير العديد من الإشكاليات، ففي حين يساهم المهاجرون بمهاراتهم وعملهم ومعرفتهم في تقدم البلدان المضيفة ويقدمون مساهمات كبيرة في تنمية بلدانهم الأصلية بفعل تحويلاتهم المالية والاجتماعية ، تزداد التوجسات الأمنية من النازحين والمهاجرين غير النظاميين وتتفاقم المخاوف من التهديدات الديموغرافية والثقافية للهجرة على مجتمع الاستقبال. هذه المعطيات تفرض إعادة النظر في مفهوم الهجرة بالتركيز على أهمية الطابع القانوني لتنظيم حركة العمالة المهاجرة لتحقيق الفائدة الاقتصادية المشتركة.

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي ظهرت عدة عوامل فرضت إعادة النظر في مفهوم الهجرة الدولية هي:[1]

أ ــ بروز الأهمية البالغة لتحويلات المهاجرين في تنمية اقتصادات دول الإرسال ومواجهة الفقر وخفض البطالة والحد من الصراعات بها(المغرب، لبنان، مصر، دول

جنوب شرق آسيا، بعض دول أوربا الشرقية، دول أمريكا الجنوبية....)، مما جعل الدول تركز على الهجرة القانونية وسبل التحكم فيها وذلك بتشجيع المهاجرين على العودة والاستثمار في بلدانهم الأصلية.

ب ــ بروز البعد" عبر الوطني" للهجرة وذلك باندماج المهاجرين واللاجئين في نشاطات اقتصادية واجتماعية وثقافية تتعدى حدود الدول، هذه النشاطات أصبح لها تأثير كبير على التنمية المحلية.

ج ــ أصبحت عوائد المهاجرين أحد المرتكزات لدفع عجلة التنمية، مما يتطلب تبني حقوق وحماية خاصة للمهاجرين واللاجئين، ولتحقيق هذا الهدف أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم الهجرة الدولية.

بالنظر إلى المعطيات السالفة الذكر تناقش هذه الدراسة اشكالية مفادها:

هل يعد المنظور الكلاسيكي المفسر للهجرة الدولية بناء على ثنائية(طرد/جذب) كافيا لدراسة هذه الظاهرة العالمية ؟ أم أن التطور في مجال الأعمال الاتصالات وتراجع سيادة الدول باشتداد وطئة العولمة يفرض اعادة تحديد مفهوم الهجرة الدولية ؟ ومن ثم تفسير أسبابها وفق منظور عبر وطني لايراعي الحدود السياسية للدول؟

وهل بالامكان تحويل الهجرة الدولية من مشكلة ذات أبعاد أمنية واقتصادية إلى أداة تنموية مشتركة بين دول الارسال ودول الاستقبال؟

أولاً: تحديد مفهوم الهجرة الدولية

التعريفات الحالية للهجرة الدولية تركز على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم بها المهاجرون لا على رحلة الانطلاق والوصول التي يقومون بها. والدول المستقبلة تحديدا تنظر إلى مفهوم الهجرة من منظور

التوطين(Immigration) وذلك لأنها تهتم بالنشاطات التي يقوم بها المهاجرون ومدى إسهامهم في تنمية اقتصاداتها، حيث نجد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم 1990 تعرف المهاجر على أنه "الشخص الذي سيندمج أو ادمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر موطنه الأصلي"[2].

ترى المنظمة الدولية للهجرة أن الهجرة أصبحت عملية " عبر وطنية" بين الدول وتطرح إشكاليات مشتركة بينها مما يحتم التعاون البناء لتسيير الهجرة على المستوى الثنائي والجهوي، والدولي. كما تعرف المنظمة الدولية للعمل العامل المهاجر على أنه" الشخص الذي يهاجر من دولة لأخرى ليستخدم في العمل يعود عليه بفائدة، وهو شخص يدخل بشكل قانوني كمهاجر للعمل"[3]. كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة على أنها " انتقال الأشخاص عبر الحدود لغرض العمل في دولة أجنبية"[4]. و تميز المنظمة بين" العامل المهاجر" و " الاقتصادي المهاجر" الذي قد يهاجر للعمل أو لممارسة نشاطات أخرى كالاستثمار أو التجارة.

لم تعد أدبيات الهجرة تركز على الرحلة التي يقوم بها المهاجر ولا على الشروط والظروف المحيطة بها باستثناء الصفة القانونية للدخول، بل راحت تبحث في النشاطات المتعددة التي يمارسها المهاجرون والفوائد المتأتية منها وعلى من تعود، وذلك تماشيا مع التحولات العالمية بسيادة الفكر الرأسمالي بتحرير التجارة وإلغاء الحدود الاقتصادية بين العديد من الدول. انعكس كل ذلك على حركية الأشخاص بين الدول التي صارت تتمحور حول النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الممارس من قبل المهاجرين سواء في دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما حتم إعادة النظر في مفهوم الهجرة، وجعل من

الكفاءة المعيار الأبرز في قبول المهاجرين وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المؤهلين في صفوف المهاجرين.

في الأدبيات الأجنبية تتعدد المصطلحات الدالة عن الهجرة، حيث نجد كلمة Immigration التي تستخدمها دول الاستقبال وتعني التوطين الذي يشار به إلى المهاجر الذي سيستوطن لأجل العمل ثم يرجع إلى وطنه الأصلي، بالتالي فهذه الدول تهتم بوضع المهاجرين وكيف سيسهمون في النشاط الاقتصادي والمشاكل الناتجة عن تواجدهم في الدول المستقبلة. كذلك نجد كلمة émigration التي تستخدمها دول الإرسال وتعني التروح والارتحال. بينما يشار إلى الهجرة التطوعية بكلمة migration التي تعني الانتقال.[5]

بناء على ذلك يمكن أن نضع تعريفا مناسبا للهجرة الدولية يمكن أن يقترب من التفاعلات الهجروية على أرض الواقع في الوقت الحالي: " **الهجرة الدولية هي الانتقال القانوني للأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي آخر، ويتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الاستقبال أو بشكل مؤقت بعودة المهاجر إلى موطنه الأصلي**".

ثانياً: مفهوم سياسات الهجرة:

تنظم الدول الهجرة من أجل جذب التدفقات الواردة وإدارتها، وبهدف تشجيع التدفقات الخارجة وإدارتها في بعض الحالات. ويمثل التنظيم الناجع للهجرة تحديا تواجهه دول المصدر ودول الاستقبال والمهاجرون أنفسهم. هذا التحدي يتطلب انتهاج سياسة عامة قوية ومرنة تستجيب للتغيرات الحاصلة على ظاهرة الهجرة. وعادة تفهم سياسات الهجرة على أنها سياسات استقطاب للمهاجرين أكثر منها سياسات لتصديرهم وذلك

لكون المهاجرين موجودين في دول الاستقبال، ولكن الدول التي تشهد تدفق كبير لمهاجرين منها كثيرا ما تتخذ سلسلة من الإجراءات تشكل سياسة حقيقية لتنظيم الهجرة. لكن قبل تحديد المقصود بسياسات الهجرة لابد من توضيح النقاط التالية:

أ ـــ إن سياسات هجرة العمل تختلف عن سياسات الهجرة الأخرى المتعلقة بتنظيم تدفقات النازحين والهجرة في إطار التجمع العائلي التي ليس لها هدف اقتصادي[6].

ب ـــ ضمن سياسات الهجرة، لابد من تحديد العلاقة بين إدارة الهجرة وتنظيم الهجرة. فإدارة الهجرة تقتصر على الإحاطة بعدد من مهام الحكومة الروتينية المتعلقة بتسيير الدخول والتواجد القانوني للأجانب ضمن إقليم الدولة[7]. وأما تنظيم الهجرة فهي عملية أوسع تتضمن بالإضافة إلى إدارة الهجرة السماح للأجانب الذين في وضعية غير قانونية الحصول على الصفة القانونية داخل الدولة.[8]

نستنتج من ذلك أن إدارة الهجرة تتضمن كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بمنح التأشيرات إلى عملية الدخول عبر الحدود ثم استكمال إجراءات البقاء القانوني داخل الدولة وذلك بالحصول على الإقامات المؤقتة أو الدائمة، إنتهاءا بإجراءات الحصول على الجنسية في حالات محدودة. أما عملية تنظيم الهجرة فتتجاوز ذلك إلى تسوية وضعية من دخلوا البلاد نازحين وحمايتهم من جهة، والتعامل مع المهاجرين بصفة مؤقتة وذلك بتحديد مدة الإقامة والنشاطات الممارسة خلالها والإشراف على عملية العودة واحترام الآجال من جهة أخرى.

ج ـــ نلمس تنظيم للهجرة لدى دول المصدر من خلال التشريعات والإجراءات التنظيمية لتشغيل العمال، وتحديد وتعريف الممارسات المحظورة للتشغيل، ومراقبة التوظيف بواسطة الوكالات وذلك بغربلة الوظائف المقدمة من الدول الأجنبية، وتنظيم

عملية الوساطة، ورفع المستويات القياسية لعهدات العمل، وإتمام الإجـــراءات الخاصـــة بطلبات الهجرة في بعض المجالات (عادة بالنسبة للعمال الأقل كفاءة)[9].

د ـــ بالنسبة لدول الاستقبال تتجلى العملية التنظيمية للمهاجرين في تهيئـــة الـــشركات والمؤسسات للتشغيل، وموقعة العمال وذلك من خلال تبني مخططات لتنميـــة المـــوارد البشرية، واستثمار الرأسمال البشري الأجنبي من خلال تشجيع النقابات المهنية لاستيراد العمال المؤهلين، وإدماج الأجانب وتشجيعهم على العمل بعدة وسائل كالإعفاء مـــن الضرائب[10].

إن عملية تنظيم الهجرة تشترك فيها دول الاستقبال ودول المصدر بدءا بتهيئة الظروف القانونية لانتقال العامل إلى الدولة المضيفة وانتهاء بالتحاقه بمكان عملـــه ثم العـــودة إلى بلده الأصلي بعد انتهاء العمل.

أصبحت الهجرة عموما وهجرة العمل خصوصا عملية عبر وطنية و لم تعـــد دول الإرسال ولا دول الاستقبال قادرة على حل المسائل الهجروية منفردة، بالتالي أضـــحى التعاون البيني في إدارة وتنظيم الهجرة أمرا ضروريا إما بشكل ثنائي أو جهوي أو دولي. بالتالي فإن سياسات الهجرة لم يعد مفهوما مقتصرا على دول الاستقبال وكيفية تعاملها مع الأجانب. وعليه يمكن أن نضع التعريف التالي لسياسات الهجرة:

" هي عملية تنطوي على جملة من المبادئ والقوانين والإجراءات والأولويات تتخذها دول الإرسال ودول الاستقبال بغرض تنظيم وإدارة شؤون المهـــاجرين، والعمـــال المهاجرين خصوصا، داخل هذه الدول".

ثالثاً: المنظور الكلاسيكي لتفسير الهجرة الدولية (طرد/جذب)

يركز هذا المنظور على العوامل الطاردة في منطقة إرسال المهاجرين وكذلك عوامل الجذب في دول الاستقبال خاصة الاختلاف في الأجور، حيث أرجع العديد من المنظرين سبب الهجرة الدولية إلى الاختلاف في مستوى الأجور بين الدول، من هؤلاء المنظرين الباحثان (Harris 1976وTodaro 1970) اللذان أكدا أن هنـــاك دولا لديها وفرة في الأيدي العاملة وعدم توازن في الأجور ، بالمقابل هناك دول تنقص بهـــا الأيدي العاملة ولكنها تمتاز بمستوى عالي للأجور ، و النتيجة هي انتقال العمالة مـــن الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع، و انتفاء فـــروق الأجـــور سينهي هجرة العمل بالتالي على الحكومات أن تنظم أسواق العمل في دول المـــصدر و دول الاستقبال حتى تتحكم في تدفقات الهجرة[11].

كذلك رأى الباحث Todaro سنة 1987، أن المهاجر يقارن أجره الأصـــلي في بلده الأصلي مع أجره المحتمل في بلد المهجر ويتحرك عندما يكون المكسب المتوقـــع الناتج عن اختلاف الأجور بين البلدين اكبر من التكاليف المتوقعة لعملية الهجرة، بالتالي فتدفقات الهجرة بين الدول تستند إلى المشروع الشخصي للتحرك بناء علـــى حـــساب الفوائد المتأتية من هذا المشروع. أيضا فإن عودة الكفاءات مرهونة بمستوى المكاســـب المتوقعة من العودة و مقاربتها بالمكاسب المتحققة من البقاء في الخارج ، وعليه فإن سبيل الحكومات لمراقبة الهجرة هو تبني سياسات تؤثر على المكسب المتوقع من الهجرة بـــين الدولتين (تقليل احتمال وجود العمل، زيادة مخاطر البطالة في دول الاســـتقبال، رفـــع الأجور في دول المصدر)[12].

إن أهم مبدأ رأسمالي تتأثر به الهجرة هو قانون العرض والطلب. لذلك فإن ســـوق العمل في الدول المتقدمة هو المتحكم الرئيسي في حركة الهجرة، ورغم أن العرض للعمل

أضحى مشروطا ومقيدا وانتقائيا يركز على الكفاءة والدخول القانوني وتجنب البقاء الدائم للمهاجرين، إلا أن صناع السياسة في تلك الدول يركزون على استنزاف وتحصيل أكبر قدر ممكن من الفائدة من المهاجرين، نظرا للحاجة الماسة والمتزايدة لهم. هذا ما تؤكده نظريتي ازدواجية سوق العمل والسببية التراكمية.

1ـ نظرية ازدواجية سوق العمل :

يعد الباحث (Pior 1979) أول من صاغ أفكار هذه النظرية. وترجع سبب الهجرة الدولية إلى الطلب الدائم و المزمن و المتأصل على الهجرة العاملة في بنية الدول المتقدمة . و يرجع ذلك إلى الخصائص الأربع التالية التي تتميز بها مجتمعات و اقتصادات هذه الدول[13]:

أ – التضخم البنائي : يكون أرباب العمل عادة بحاجة إلى جلب عدد كبير من العمالة غير المؤهلة في أسفل هرم العمل ، يدفعهم ذلك إلى تحسين الرواتب في هذا المستوى مما يعرضهم إلى ضغط كبير من المستويات العالية للهرم بغية رفع أجورهم كذلك فتصبح تكلفة تحسين الرواتب تضخم يدفع أرباب العمل إلى البحث عن عمالة تقبل أجور منخفضة في أسفل الهرم بالتالي اللجوء إلى العمالة المهاجرة .

ب – المشاكل المبررة : المهاجرون يبدؤون بالعمل لأجل الراتب ثم يسعون بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة و العيش في مستويات قياسية (شراء منزل ، التعليم ، شراء الأرض ، استهلاك السلع ، تحقيق الرفاهية ...) بالتالي فطبقه أسفل الهرم تخرج من سوق العمل و يتم الاستعاضة عنها بمهاجرين جدد ، فمشكلة الحاجة إلى العمال المهاجرين بشكل دائم تجد مبررها في عدم ثبات الطبقة السفلى لهرم العمل و انتقالها إلى طبقات أعلى .

ج – الازدواجية الاقتصادية: عند انخفاض الطلب على العمل رأس المال لا يتأثر كثيرا بتوقف العملية الإنتاجية، بينما العمل يتراجع و يتراخى بالتالي يتحمل العمال تكاليف البطالة. لكن الرأسماليون يبقون حصة معينة من العمال عند الحاجة للحفاظ على الطلب القاعدي. وهم في نفس الوقت بحاجة إلى عمالة مؤهلة لتشغيل الآلات و تحريك رأس المال العاطل. ولكن هذه العمالة مكلفة مما يدفع الرأسماليين إلى استقدام عمالة غير مؤهلة و غير مكلفة (أجور متدينة، شروط عمل غير كافية) و تدريبها بالتالي يلجأ هؤلاء إلى العمال المهاجرين.

د – ديمغرافية العرض على العمل : في السابق، و جد أرباب العمل في الدول المتقدمة حاجتهم للعمالة في النساء والمراهقين للعمل في ظروف سيئة نظرا لحاجة النساء لتامين حياة أطفالهن وتمدرسهم و لاعتقاد المراهقين بوجود فرص عمل أفضل في المستقبل. لكن بارتفاع معدلات الطلاق و تراجع فئة المراهقين في سوق العمل اختل التوازن بين الطلب و محدودية العرض مما دفع الرأسماليين إلى الاستنجاد بالهجرة .

2 ــ النظرية السببية التراكمية :

تركز هذه النظرية على التوسع الذاتي للهجرة (الهجرة تولد الهجرة)، و قد وضع هذه النظرية الباحثان (Myrdal سنة 1957 وطورها D . Massey سنة 1990) . حيث وجدا أن تراكم الخبرات والتجارب الهجروية يولد طلبا إضافيا على الهجرة لدى الأشخاص الذين لم يهاجروا بعد . بالتالي سطر الباحثان ستة عوامل تجعل من الهجرة تتوسع ذاتيا :[14]

أ- توزيع الدخل : الهجرة لا تكون فقط للحصول على راتب و لكن أيضا لتعزيز وتنويع مداخيل الأسر الفقيرة، بالتالي فتحويلات المهاجرين توجه أساسا لزيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل هاته الأسر .

ب- توزيع الأرض : المهاجرون من الأسر الريفية ينفقون أموالهم لشراء الأراضي بأسعار عالية لزيادة هيبتهم في مجتمعاتهم الأصلية مما يدفع بالعمال الزراعيين إلى الهجرة لتحسين مداخيلهم و شراء أراضي هم كذلك .

ج – منظومة الإنتاج الزراعي : الأسر ذات المداخيل المتأتية من الهجرة تعمل على تطوير رأس المال الزراعي (الآلات ،السقي،المبيدات...) فتعمل التكنولوجيا على تخفيض اليد العاملة في الزراعة و اتجاه الفائض في العمالة نحو الهجرة.

د – ثقافة الهجرة: المهاجر يبدأ بتحقيق المكسب المادي ثم يندمج في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتغير سلوكياته و أذواقه و طريقة حياته. هذا الأمر يجعل المهاجر يكرر عملية الهجرة نظرا لارتباطه الثقافي ببلاد المهجر.

ه – التوزيع الجهوي لرأس المال البشري : رغم أن شبكات المهاجرين تعمل على تسهيل عملية الهجرة بتخفيض التكاليف و المخاطر مما يجعل رأس المال البشري يتراكم في دول الاستقبال ، إلا أن دول الإرسال تعمل على تحسين ظروف المناطق الريفية بتطوير البنية التحتية و تشجيع الاستثمار مما يشجع هجرة العودة .

و – التصنيف الاجتماعي غير الموضوعي: في مجتمعات الاستقبال المهاجرون يوضعون ضمن مهن خاصة تسمى مهن المهاجرين مما يبقي الطلب على المهاجرين دائم في تلك المهن.

رابعاً: المنظورعبر الوطني لتفسير الهجرة الدولية

إن اعتماد الأدبيات الحالية في دراسة الهجرة على المنظور" عبر الوطني" يستلزم استبعاد الثنائية التقليدية المتمثلة في كون الهجرة رحلة انطلاق ووصول، فالمهاجر شخص ينطلق ويصل. هذه الثنائية راجت إبان سطوع نجم الدولة الوطنية خلال الحرب الباردة. لكن مع تراجع مفهوم السيادة الوطنية أصبح ينظر للمهاجرين على أنهم جزء من تكوين أو عدة تكوينات من النسيج العالمي. والهجرة عبر الوطنية هي عملية ينصهر فيها المهاجرون على اختلاف جنسياتهم ويقيمون فيها علاقات اجتماعية بين المجتمعات الأصلية ومجتمعات الاستقبال، بحيث يصبح مجتمع الاستقبال ومجتمع الإرسال وحدة واحدة للتحليل.

يستند التنظير عبر الوطني للهجرة الدولية على أراء العديد من الأنثروبولوجيين الأمريكيين (Kearney و Bausch و Glusck Sheller1991 كذلك Szantien Blame 1994) الذين رأوا أن النظريات التي فسرت الهجرة الدولية على أنها رحلة انطلاق ووصول لم تعد قادرة على تفسير الممارسات عبر الوطنية للمهاجرين باندماجهم في نشاطات سياسية واقتصادية و اجتماعية لها تأثير بالغ على تنمية دول الأصل، و لم تعد الدولة الوطنية المكان الطبيعي الوحيد للحياة الاجتماعية ، بالتالي فالدراسات لابد أن تركز على المكان الأصلي و مكان التحرك و مكان الاستقبال[15].

وقد عرف الباحثان (Peggy Leavitt و Glusck Shriller 2004) المجالات الاجتماعية على أنها :

« سلسلة الشبكات المتعددة من العلاقات الاجتماعية أين الأفكار و الممارسات و الموارد تتبادل و تنظم و تتحول حدود هذه المجالات ليست بالضرورة متطابقة مع حدود الدولة».[16] هذا التطور في نطاق الهجرة وضع دول الإرسال و دول الاستقبال أمام حقيقتين مهمتين هما:

أولا: تزايد الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية التي يمارسها المهاجرون أكثر من التركيز على مكان تواجد المهاجر و ذلك لبروز الأهمية البالغة لتحويلات المهاجرين وتأثيرها على اقتصاديات دول الأصل من جهة ، و ازدياد الحاجة إلى العمالة المهاجرة ضمن اقتصاديات الدول المستقبلة من جهة أخرى .

ثانيا : إن تكون مجتمع هجري عالمي تمتد حدوده عبر الدول و مترابط على عدة مستويات ألغى أهمية المنظور الخطي للهجرة (انطلاق ووصول) وأدى إلى بروز الانتقال الدائري للأشخاص بين الدول .

الخاتمة

إن الهجرة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى حق إنساني لايمكن تجاهله، تفسره عدة عوامل وأسباب في مقدمتها البحث عن مستويات أفضل للعيش وتحقيق الرفاهية. منع هذا الحق أصبح مستحيلا في التقدم التكنولوجي وسهولة التواصل بين الشعوب ورغبة المتأخر منها في محاكاة المتقدم، حيث تنامت الهجرة غير النظامية عبر العالم، وتراجعت أهمية الحدود السياسية للدول، وأصبح مجتمع الهجرة عالميا يمتد ويتواصل عبر القارات وذلك بتكون شبكات مختصة في البحث عن الكفاءات والمختصين ومنظمات للإتجار بالبشر.... كل هذا يجعل دول الارسال ودول الاستقبال

مطالبة بتبني سياسات حكيمة وفعالة مشتركة لتحقيق الفوائد المتزايدة من تنقلات المهاجرين عبر الدول.

الهوامش:

1- Nina Nyberg _ Sorensen and Peggy Levitt . The transnational turn in migration studies.Geneva: global commission on international migration. October 2004.p2.

[2]- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. اعتمدت بقرار الجمعية العامة 158/45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990

3- International labour organization.defining international migration.www.ILO.org.

4- International organization for migration. Glossary of migration. Geneva. 2004.page 41.

5- New britanic encyclopedia ,chicago : 1983.vol2.page 1851.

6- International organization for migration . labour and migration : essentials of migration management developing migration policy). Geneva. 2004 page 4.

(

7- International organization for migration. Glossary on migration. Geneva 2004. Page 41.

8- Ibrahim Awed. Concept and practice of labour immigration policies in European Mediterranean countries. Paper presented to fifth Mediterranean social and politcal research meeting. Organized by European university institute and Robert Schuman centre for advanced studies. Florence. 24-28 march 2004.

Ibid. page 83 9-
10- International organization for migration. Labour and migration. Page 1

11- Hania Zlotnik. Theories of international migration.Chapter59 in: Anthors Graziella, Jaques Vallin, Guillaun Wunsh.Demography analysis and synthesis;a treatise in population.New York:Acadimic press.Vol1.2006.p293.

12-John Gallup, theories of international miration, developement seussion paper. Harvard institute of international migration (Harvard university). January1997.p3
[1]Ibid.p441.

13- Douglass .Massey. Social structure, house should strategy and cumulative causation. Population index56(1).1990.p3à26 .

14- Peggy levitt , transnational migration(taking stake and futur direction). Global networks.2001.pp195-216.

15- Peggy levitt and Glusck Schiller, Transnational prespective on international migration. Conceptualizing similarity, international migration review.vol38(145).2004.p595à629.

16- Ibid 712.